متطلبات تحول البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية و تحدياته – دراسة حالة الجزائر –

Requirements for the success of converting traditional banks into Islamic banks and the challenges of this transformation (the case of Algeria)

مرباح مولود[1]، عامري رضوان[2]، عون الله سعاد[3]

[1]. مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية والإعلام الآلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة احمد زبانة، غليزان، الجزائر، E-Mail : merbahmouloud85@gmail.com

[2]. مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية والإعلام الآلي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، جامعة أحمد زبانة، غليزان، الجزائر،-E Mail : ramriro@gmail.com

[3]. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر E-Mail : souad.auanallah@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/01 تاريخ القبول: 2022/12/13 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة متطلبات نجاح التحول المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي مع الإسقاط على حالة الجزائر وتوضيح أهم التحديات والعقبات التي يمكن أن تواجهها المصارف أثناء التحول، مستخدمين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة توفر مجموعة من المتطلبات القانونية والإدارية والشرعية لضمان نجاح التحول كما يمكن أن تواجه المصارف الراغبة في التحول مجموعة من التحديات منها تحديات قانونية وتحديات تتعلق بهيمنة المصارف العمومية على السوق المصرفية والتي ليست لها رغبة في التحول إلى جانب عزوف الأفراد في الإقبال على المعاملات المصرفية الإسلامية، نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة وغموض موقف الشرع من هذه المعاملات.

الكلمات المفتاحية:التحول المصرفي، المصارف التقليدية والعمل المصرفي الإسلامي، متطلبات ودوافع التحول.

تصنيفات JEL: E42، G20، O20، P40

Summary

The aim of this study is to address the success requirements of the traditional bank transformation to Islamic banking work with the drop in the case of Algeria and clarify the most important challenges and obstacles to banks during shift Using the descriptive approach and the analytical approach ،the study concluded the necessity of providing a set of legal, administrative and legal requirements to ensure the success of the transformation .

The banks that support the transformation may also face a number of challenges ،including legal challenges and others related to the dominance of public banks On the banking market ، which has no desire to transform ،as well as the reluctance of individuals to turn to Islamic banking transactions due to their high cost on the one hand ،and the ambiguity of the Shari' a's position on these transactions on the other hand.

Key Words: Banking transformation, the traditional bank and Islamic banking work, Requirements and motives for transformation.

JEL Classification Codes: E42, G20, O20, P40

المؤلف المرسل: مرباح مولود، **الإيميل:**Merbahmouloud85@gmail.com

1. مقدمـة

تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم التطورات التي شهدها النظام المصرفي والمالي على المستوى الدولي خاصة بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي شهدت إفلاس مصارف تقليدية عدة بينما كان تأثيرها على المصارف الإسلامية طفيفا، لذلك اثبت الجهاز المصرفي الإسلامي كفاءته بسبب انطلاقه من الأسس الاقتصادية الشرعية القائمة على اعتبار النقود وسيلة للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي لا النقود كسلعة قابلة للبيع والشراء (بيع الدين بالدين) كما تفعل المصارف التقليدية، وعليه يتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين تبني التام للعمل المصرفي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها، هذا ما أدى بالمصارف التقليدية إلى خوض تجربة الصيرفة الإسلامية، إما بالتحول جزئيا أو كليا للحفاظ على مكانتها في السوق المصرفية أو لجذب عملاء جدد، والجزائر كباقي الدول حاولت مواكبة هذا التحول في العمل المصرفي عن طريق إصدار تشريعات تسمح للمصارف التقليدية بممارسة الصيرفة الإسلامية، إلا أن تحول المصارف التقليدية الجزائرية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها إذ أن هناك مجموعة من المتغيرات والتي تكون مرتبطة بالقائمين على المصارف التقليدية أو بطبيعة السوق المصرفي وما تحتويه من عملاء وأنظمة وتشريعات.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماهي متطلبات تحول البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية في الجزائر ؟**

و تتدرج تحت هذه الإشكالية الإشكاليات الفرعية التالية :

- فيما تتمثل المتطلبات القانونية و الشرعية لتحول البنوك التقليدية الى مصارف الإسلامية في الجزائر ؟
- ما هي المتطلبات الإدارية لتحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية في الجزائر؟
- ما هي المعوقات التي تواجهها المصارف التقليدية في الجزائر في عملية التحول للعمل المصرفي الإسلامي ؟

الفرضيات

- هناك متطلبات قانونية تنظيمية محاسبية وشرعية لنجاح وتطوير عملية التحول من المصارف التقليدية في الجزائر إلى العمل المصرفي الإسلامي. خلصت الدراسة لصحة الفرضية أي أنه حتى تتمكن المصارف التقليدية الجزائرية من التحول الى الصيرفة الإسلامية لابد من توفر البيئة التشريعية الملائمة و هو ما لمسناه من خلال إصدار قانونين لضمان العمل المصرفي الإسلامي الى جانب توفر المتطلبات الشرعية من خلال تأسيس الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التي تتولى السهر على مطابقة عمل المصارف.
- يمكن للمصارف التقليدية الجزائرية التغلب على التحديات التي تواجهها في التحول إلى الصيرفة الإسلامية : خلصت الدراسة الى صحة الفرضية خاصة إذا توفرة الإدارة السياسية لإنتاج العمل المصرفي الإسلامي و التغلب عللى التحديات من خلال تعديل قانون النقد و القرض ببما يسمح بمعاملة المصارف الإسلامية معاملة خاصة و إزالة الشبهات حول منتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من قبل المصارف التقليدية .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح ما يلي:

- مفهوم التحول المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية.
- آليات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.
- متطلبات التحول و تحدياته.
- تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي اكتسبها موضوع تحول المصارف التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومن دلائل ذلك ازدياد حجم التمويل الإسلامي من عام إلى لآخر بنسبة أكبر من التمويل التقليدي إلى جانب اهتمام الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بالصيرفة الإسلامية كخيار لجلب الأموال المتواجدة خارج الدائرة المصرفية.

الدراسات السابقة

- دراسة جلجال محفوظ رضا، المتطلبات القانونية لشبابيك الصيرفة الإسلامية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، 2021، تهدف هذه الدراسة إلى اعطاء تصور قانوني لشابيك الصيرفة الاسلامية باعتبارها ادارات مستقلة داخل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية من خلال النظام 20/02 المؤرخ في:2020/03/15، وقد خلصت الدراسة الى معرفة الإطار التنظيمي للشبابيك الإسلامية وإمكانية تطبيقها في مجال النظام المصرفي الجزائري.
- دراسة جعفر هني ومعزوز، 2013، آثار النوافذ الإسلامية على الجهاز المصرفي الجزائري، هدف الباحثان من خلال الدراسة إلى التعرف على حقيقة النوافذ والفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن غيرها والعلاقة بينهما وبين المصارف التقليدية المنشئة لها والأثار الاقتصادية لهذه الفروع على النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة النظام المصرفي الإسلامي بصفة خاصة.
- دراسة azmi، 2018، تحدثت الباحثة في دراستها عن النوافذ الإسلامية وقدرتها على تطوير المنتجات المالية الشرعية، إلا أن هناك ضعفا في الإشراف وعدم الالتزام بالتطوير وهناك مخاوف منعدم الفصل بين الصناديق الإسلامية والمصارف التقليدية، وخلصت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية كان لها دور مهم في تطوير العمل المصرفي الإسلامي لذا وجب على المصارف التقليدية اعتماد خطة واضحة لتحول الكامل إلى نظام المصرفي الإسلامي.

منهج الدراسة : اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليليها من خلال توضيح آليات ومتطلبات التحول المصرفي للمصارف التقليدية الجزائرية في مصارف إسلامية وتوضيح أهم التحديات التي تواجهها.

هيكل البحث: للإحاطة بجوانب الدراسة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- ❖ الإطار النظري للتحول المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية ومختلف آلياته.
- ❖ متطلبات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.
- ❖ واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وأهم التحديات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية.

2. الإطار النظري للتحول المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الإسلامية ومختلف آلياته

1.2 مفهوم التحول و دوافعه

نتطرق من خلال هذا العنوان إلى مفهوم التحول ومختلف الأسباب التي تجعل المصارف التقليدية تخوض هذه التجربة.

أولا: مفهوم التحول: هو الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا (مخلوف حسنين، 2009، ص 138) وعرفها البعض على أنها وجود رغبة صادقة لدى المصرف التقليدي في إيقاف التعاملات المصرفية التي بها مخالفات شرعية وإبدالها بالتعاملات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية (مصطفى، 2006، ص 36).

ويمكن تعريف التحول: يمكن تعريف التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه الانتقال من الصيرفة القائمة على التعامل بالربا من خلال سعر الفائدة الذي تطبقه في معاملاتها، إلى الصيرفة الإسلامية المبنية أساسا على المشاركة في الأرباح و الخسائر وبما يتوافق مع أحكام الشريعة، أو بمعنى آخر استبدال المصارف التقليدية لأنشطتها ومعاملاتها، وكذا هيكلتها المالية والتنظيمية بأساليب وأنشطة وبنية تتلائم مع مبادئ وأحكام الدين

الإسلامي الحنيف وكذا إيقاف كل الخدمات المصرفية الربوية وإحلالها لخدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد الموافقة عليها من طرف هيئة شرعية مختصة (أسمع، 2022، ص 125)

ثانيا: دوافع التحول: تقدم المصارف التقليدية إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للأسباب التالية:

- التوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا (ربيعة، 1992، ص 4)، حيث يعتبر توبة إلى الله والتخلص من ممارسة الأعمال المصرفية المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.
- أهم سبيل للتخلص من الانتقاض الذي يقع فيه المصرف التقليدي الذي ينشط في مجتمع مسلم يتحفظ أغلبية أفراده على التعامل بالفائدة المصرفية.
- محاربة التضخم والقضاء على سوء توزيع الثروات في المجتمع، فالتمويل المصرفي القائم على الفائدة يعمل على الاختلال النقدي (لا توازن نقدي) وحيث أن توسع المصارف التقليدية في منح القروض يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في الانتاج الحقيقي إلى التضخم، لكن في المصارف الإسلامية ترتكز عملية العرض النقدي على الاستثمار الحقيقي والملموس والموجه نحو حاجات المجتمع المشروعة وتحقيق العدالة في توزيع الثروات في المجتمع.
- السعي لتحقيق الأرباح (السرحي، 2010، ص 08)، هناك مصارف تقليدية كان الدافع إلى العمل المصرفي الإسلامي هو دافع عقائدي في حين أن البعض الآخر كالهدف التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي لاعتبارات تجارية صرفة وزيادة حصتها السوقية المصرفية هو الهدف الأساسي الذي تهدف إليه المصارف التقليدية نتيجة هذا التحول.
- تعتبر محاكاة النجاح الذي حققته المصاريف الإسلامية هو الدافع الأساسي الذي دفع العديد من المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- يعتبر عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية 2008 (الرهن العقاري لعام 2008) مقارنة بالمصارف التقليدية التي أفلست الكثير منها، دفع العديد من المصارف إلى التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وذلك بعد ثبوت صمودها في وجه العديد من الأزمات المالية مما سرع انتشارها واعتراف المجتمع الدولي بها وافساح المجال للعمل المصرفي الإسلامي.

2.2آليات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ومختلف مداخلها:

يمكن توضيح مختلف الآليات ومختلف مداخل التحول فيما يلي:

أولا: أنواع تحول المصارف: توجد نوعين رئيسيين لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:

أ– التحول الجزئي: في هذا التحول يقوم المصرف بإنشاء نوافذ إسلامية أو تأسيس فروع إسلامية مستقلة تابعة للمصرف التقليدي تقوم بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث أن المصرف التقليدي يزاوج ما بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أو من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ تمويلية إسلامية جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية.

ب– التحويل الكلي: يتسم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة وذلك بتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (المعطيات، 2010، ص07)، ويمكن أن يكون التحول الكلي صادرا عن السلطة السياسية بأسلمة النظام المصرفي كما حدث في إيران 1982 والسودان 1985 وباكستان 1983، ويمكن أن يكون التحول الكلي صادر عن إدارة المصرف لتحويل عمله المصرفي من النظام الربوي إلى نظام يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات، كمصرف الإمارات الإسلامي (مصرف الشرق الأوسط سابقا)، نجح في التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي في بداية عام 2004.

ثانيا: مداخل تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي

أ- مدخل تحول المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي: يهدف هذا المدخل في التحول الكلي لمصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إحلال الأعمال المصرفية التقليدية القائمة على نظام الفائدة وتمويل كل المشاريع دون مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية إلى العمل المصرفي الذي يحرّم الربا وكذا عدم تمويل ما حرمته الشريعة الإسلامية والتحول هذا يتم بطريقتين: إما عن طريق قرار من المؤسسين للمصرف بتحويله إلى المصرف الإسلامي وهذا ما يسمى بالتحويل من الداخل، أما من خلال شراء مستثمرين لأسهم المصرف التقليدي وتحويله إلى مصرف إسلامي وهذا ما يسمى بالتحويل من الخارج.

ب- مدخل الفروع الإسلامية: تعرف الفروع الإسلامية بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصارف تقليدية وتمارس جميع الأنشطة والعمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي يستطيع المصرف التقليدي من خلال الفروع الإسلامية أن يمارس النشاط المصرفي الإسلامي بالتوازي مع ممارسة النشاط المصرفي التقليدي (شحاتة، 2001، ص 23).

و يمكن تعريف الفروع الإسلامية: على أنها الفروع التي تنشأها المصارف الربوية لتقديم خدمات المالية الإسلامية (بنو جعفر، 2020، ص 07).

ت- مدخل انشاء النوافذ الإسلامية: يقصد بمدخل النوافذ الإسلامية قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء في مقره الرئيسي أو فروعه التقليدية حصريا لتقديم خدمات مصرفية إسلامية، أول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية في الدول الغربية فقد قامت باستحداث هذه النوافذ وذلك بعد أن ازداد عدد العملاء من الجالية المسلمة الذين يمتنعون عن التعامل بالمعاملات المصرفية القائمة على سعر الفائدة ويرغبون في التعامل بالعملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك لأسباب عقائدية ومن ثم انتشرت النوافذ الاسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضا (A Kermar K., 2011,p27- 28).

يمكن تعريف النوافذ الإسلامية كذلك على أنها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الإسلامية، كما يطلق على النوافذ الإسلامية ظاهرة النظام المزدوج بالنظام لذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية (لعلا، البرود، 22017، ص 150).

ث- مدخل تقديم المنتجات الإسلامية: يعتبر هذا المدخل ابسط وأسرع مدخل للولوج للعمل المصرفي الإسلامي تلجأ إليه المصارف التي ليس لديها رغبة في التحول إلى مصرف إسلامي ويكون الهدف التجاري هو الهدف الوحيد، وتعمد المصارف التقليدية إلى توفير بعض أدوات أو صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة، الإجارة، و تقديمها جنبا إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية. **الشكل 1**:أنواع ومداخل تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.

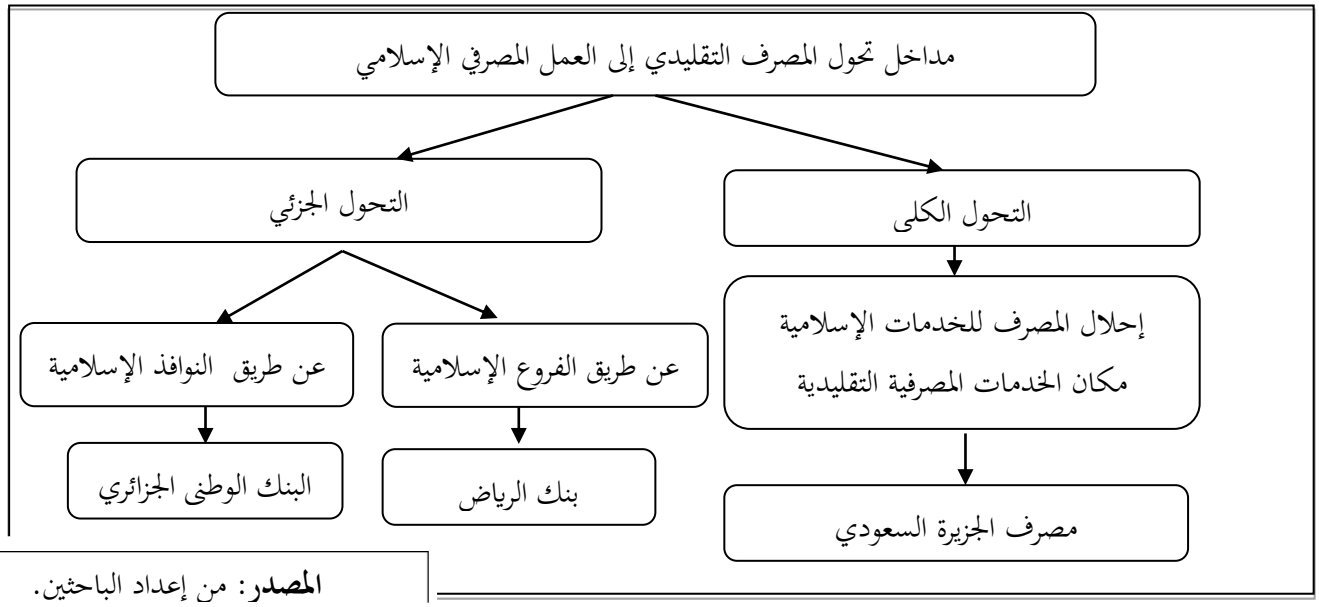

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.متطلبات تحول المصارف التقليدي إلى مصارف إسلامية

إن تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأسسه ونشاطاته، إن الاختلاف الجوهري بين النظام التقليدي والإسلامي تفرض على المصارف المتحولة توفير مجموعة من المتطلبات القانونية الشرعية والإدارية، وفيما يلي عرض لأهم متطلبات عملية التحول (يزن العطيات، 2010، ص11):

1.3 المتطلبات الشرعية والقانونية

أولا: المتطلبات القانونية:

يقصد بالمتطلبات القانونية، كافة الإجراءات التي يتوجب على المصارف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق أطر القانونية وتتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

- صدور قرار من الجمعية العامة للمصرف التقليدي بموجب اجتماع للجمعية العامة يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على التحول للمصرف التقليدي للعمل وفق الشريعة الإسلامية.
- ينص قرار الجمعية العامة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة للشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع صوره وأشكاله وكذا عدم تمويل الأنشطة الاقتصادية المحرمة شرعا.
- تعديل اسم المصرف في عقد تأسيس المصرف في عقد تأسيسه بما يدل على طبيعة أنشطة المصرف المعدلة.
- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحويل المصرف وتعديل نظامه الأساسي (حامد، د.ت، ص158).
- وضع خطة زمنية تتضمن الإجراءات والمراحل التي تمر بها عملية التحول.

ثانيا: المتطلبات الشرعية: يقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول في التوبة إلى الله والعدول عن الربا وتمويل الأنشطة المحرمة شرعا وكذا البيوع المنهي عنها وتتمثل أهم المتطلبات الشرعية في:

- الإقلاع عن التعامل بالربا والعزم على عدم الرجوع إليها.
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من خيرة علماء الشريعة والاقتصاد تتضمن مراقبة تنفيذ التحول من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة لهم من خلال التحول وبعده، وطبقا لما هو وارد في المعيار رقم 03 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي (أبو عدة، د.ت، ص 32) قصد التحقق من سير إجراءات التحول بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- إلغاء أو تعديل أساليب التعامل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية مع المصارف التقليدية الأخرى أو المصرف المركزي كإعادة الخصم للأوراق التجارية لدى البنك المركزي واللجوء إلى سوق ما بين البنوك للإقراض.

2.3المتطلبات الإدارية

المتطلبات الإدارية عبارة عن الإجراءات التي تتضمن النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحول نظرا لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد آثارها لتشمل أغلب إجراءات التحول (الربيعة، 1992، ص 38). ومن المعلوم أن الموارد البشرية تمثل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف لما لها من دور مهم في تطوير أداء المصرف لذا وجب على إدارة المصرف التقليدي عند التحول القيام بأخذ العنصر البشري بعين الاعتبار وتتقسم المتطلبات الإدارية إلى:

أولا: متطلبات إدارية خاصة بالموارد البشرية:

لابد من توفر العنصر البشري المناسب إلى جانب التقنية المتطورة بما يتناسب مع الوضع الجديد و يعد أهم عوامل نجاح التحول.

ثانيا: تطوير النظم والسياسات الملائمة:

نظرا للاختلاف الجوهري بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي الإعداد المناسب للمعايير و المقاييس والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول، بحيث يتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة وذلك من خلال تصميم النماذج والعقود والسجلات والأنظمة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (المرطان، 2005، ص 16).

4.واقع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وأهم التحديات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية الجزائرية إلى مصارف إسلامية.

1.4 الاطار التشريعي للعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر

تعود تجربة الجزائر في مجال التمويل الإسلامي إلى بداية تسعينات من القرن العشرين، إذ تأسس أول مصرف إسلامي (مصرف البركة)سنة 1990 وإلى غاية إنشاء مصرف السلام الجزائر لم تكن المصارف الإسلامية ذات شأن، ورغم عدم وجود إطار قانوني وتشريعي يميز بين المصارف التقليدية والإسلامية إلا أن المصرفين (مصرف السلام ومصرف البركة) تمكنا من شق طريقهما بتجاوز الكثير من التحديات وتحقيق نتائج جيدة مقارنة بباقي المصارف الأخرى العاملة بالجزائر (صندوق النقد العربي، 2021، ص 6).

وفي ظل التوجه العالمي بعد أزمة 2008 نحو الصيرفة الاسلامية، أصبح من الضروري على السلطات النقدية في الجزائر مسايرة هذا التطور قصد تعبئة المدخرات وإدخال الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية إلى الدائرة الرسمية، وكان أول نص قانوني صدر تحت رقم 02/18 المؤرخ في: 2018/11/14، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، أتى هذا القانون عقب أزمة اقتصادية عرفتها البلاد جراء انهيار أسعار النفط وتآكل احتياطي الصرف بهدف الحصول على موارد تمويل جديدة لإنعاش الاقتصاد، وما تجدر ملاحظته هو تحفظ الحكومة على تسميتها بالإسلامية حيث سميت بالتشاركية، إلا أن هذا القانون شابته بعض التناقضات ولم يجد طريقه للتطبيق، وبادرت الحكومة بإصدار نص قانوني آخر هو القانون: 02/20 المؤرخ في 20 مارس 2020، المتعلق بالنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية الذي ألغى النظام:02/18 ليمهد الطريق لتبني منتجات الصيرفة الإسلامية على اختلاف أنواعها من خلال المصارف التقليدية (عامة وخاصة) التي يمكنها من فتح نوافذ إسلامية خاصة لهذا العرض، أو المصارف الإسلامية الموجودة أصلا والتي كانت تشكيلة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها محدودة مقارنة بما يمكن أن توفره الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية المحلية في الجزائر محدودة لا تتجاوز 03%، غير أن المأمول من وضع الإطار القانوني للتمويل الإسلامي هو رفع حصة الصيرفة الإسلامية بشكل معتبر (صندوق النقد العربي، 2021، ص 06)، وكل ما اتخذ من إجراءات يؤكد رغبة الحكومة في المضي في دعم الصيرفة الإسلامية والسماح للمصارف التقليدية بممارستها ولهذا الغرض تم إنشاء الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب المقرر: 01/70 الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى المؤرخ في: 2020/04/01 غرضها مطابقة المنتجات الصيرفة الإسلامية لأفكار الشريعة الإسلامية كشرط أساسي للحصول على ترخيص مسبق للمصرف الراغب بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، وفيما يلي نستعرض أهم المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ إسلامية للتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية والموضحة بالجدول التالي:

الجدول 1: المصارف والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية (إلى نهاية 2020).

- البنوك العمومية	- البنوك الخاصة	- المؤسسات المالية
- البنك الوطني الجزائري - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - القرض الشعبي الجزائري - بنك الفلاحة والتنمية الريفية	- بنك خليج الجزائر (AGB) - بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC).	- مؤسسة AOM INVEST.

المصدر : الموقع الالكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى.http://hci_Dz.com

من خلال الجدول رقم 01: نلاحظ أن الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، منحت شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ إسلامية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية لخمسة بنوك عمومية، بنكين خاصين ومؤسسة مالية واحدة وهذا إلى غاية نهاية 2020.

2.4واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر

تتكون تركيبة النظام المصرفي الإسلامي في الجزائر من مصرفين إسلاميين إلى جانب وجود نوافذ إسلامية تابعة للمصارف التقليدية سواء كانت عامة أو لخاصة تقدم منتجات مصرفية اسلامية:

أولا: المصارف الإسلامية: هناك مصرفين إسلاميين نشطين في القطاع المصرفي الجزائري:

- **مصرف البركة:** والذي صدر عقب صدور قانون النقد والقرض10-90 لسنة 1990 والذي يعتبر أول مصرف إسلامي خاص بالجزائر تم تأسيسه برأس مال مختلط بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، والجدول رقم (02) يوضح أهم النقاط المفصلية التي مثلت أحداث ذات أثر كبير في مسيرة المصرف.

الجدول2: أهم النقاط المفصلية التي مثلت أحداث ذا تأثر كبير في مسيرة مصرف البركة.

السـنة	الأحداث
1991	تأسيس مصرف البركة الجزائري.
1992	الوصول إلى التوازن المالي.
2006	رفع رأس مال المصرف إلى 2.5 مليار دينار.
2009	زيادة ثابتة في رأس مال المصرف إلى 10 مليار دينار.
2012	تفعيل أول منظومة بنكية متفاعلة ومركزية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
2017	زيادة ثالثة لرأس مال المصرف إلى 15 مليار دينار.
2018	من أفضل المصارف الجزائرية من حيث الربحية.

المصدر: قندوز قعلول، 2020، ص 34.

- **بنك السلام الجزائري:** حصل مصرف السلام الجزائري على ترخيص بمزاولة نشاطه سنة 2008 ويقدم خدماته للشركات والأفراد بالإضافة إلى قروض التمويل و الادخار وجميع الخدمات البنكية الأخرى (قندوز قعلول، 2020،ص 24).

الشكل 2: يمثل تطور حجم أصول مصرف السلام من 2013 إلى غاية 2020.

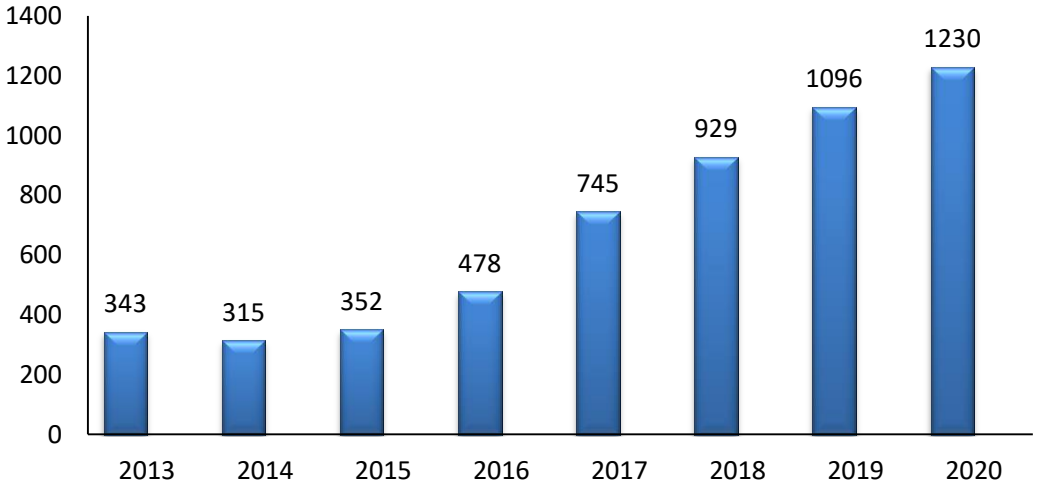

المصدر: التقرير المالي لبنك السلام

من خلال الشكل رقم 02: نلاحظ أن الأصول المالية لمصرف السلام في نمو مستمر حيث بلغت 343 مليون دولار سنة 2013، 315 مليون دولار سنة 2014، وفي سنة 2015: 352 مليون دولار، وفي سنتي 2015 و2017 حوالي 478 مليون دولار و745 مليون دولار، وفي سنة 2018 و2019 مبلغي 929 مليون دولار، 1096 مليون دولار، وفي الأخير 1230 مليون دولار سنة 2020.

ثانيا: النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:

أ– في المصارف الخاصة:

- **بنك الخليج AGB**: تأسيس هذا المصرف عام 2003 من خلال مساهمة ثلاثة مصارف هي مصرف برقان ومصرف الكويت الأردني، و مصرف تونس الدولي والعائدة لمجموعة مشاريع الكويت أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي من خلال نافذة إسلامية تقدم المنتجات المالية الإسلامية التالية: **سلم، بيع المرابحة، خدمات المتعلقة بالتمويل الايجاري**. وقد وصلت حصة التمويل الإسلامي والتي منحها المصرف نسبة 22 %من إجمالي التمويل سنة 2018 (قندوز قعلول، 2020، ص 37).
- **النافذة الإسلامية في مصرف الإسكان للتجارة و التمويل مصرف الاسكان للتجارة والتمويل**: هو شركة مساهمة تابعة لمصرف الإسكان والتجارة والتمويل الأردني بنسبة 85 % والشركة الليبية العربية بنسبة 15%، تم تأسيسه في أكتوبر 2003 بعد موافقة مجلس النقد والقرض وتم افتتاح النافذة الإسلامية في هذا المصرف في مارس 2015، بناء على قرار اتخذه مجلس إدارة المصرف وتنفيذا لطلب مجموعة من عملاء هذه النافذة مدرجة ضمن الهيكل التنظيمي المصرفي باسم **إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية**، تقدم المنتجات التمويلية التالية :المرابحة، بيع السلم، الاصتصناع، بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار الإسلامي.
- **النافذة الإسلامية في البنك ترست**: تأسس بنك ترست في 10 سبتمبر 2002، في شكل شركة مساهمة SPA برأس مال يقدر بـ 75 مليون دينار، وقد قام برفع رأس مال المصرف سنة 2013 إلى 13 مليار دينار وأطلق هذا المصرف سنة 2014 نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي بمشاركة أرباحه مع العملاء.

ب- **النوافذ الإسلامية على مستوى المصارف العمومية:** في أوت 2020 تم إطلاق أول نافذة إسلامية على مستوى المصارف العمومية في البنك الوطني الجزائري وقد بلغت في فيفري 2021 حوالي 130 نافذة حسب تصريح لوزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية، حاليا هناك 5 بنوك عمومية تقدم منتجات إسلامية من خلال النوافذ الإسلامية هي البنك الوطني الجزائر، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبتاريخ 2021/12/30 تم اطلاق نافذة إسلامية في البنك الخارجي الجزائري.

الجدول 2: يمثل المصارف الإسلامية وكذلك المصارف التقليدية التي لها نوافذ اسلامية في القطاع المصرفي الجزائري.

اسم البنك	البنك الاصلي وطبيعة الملكية	عدد الوكالات (2019-2021)	حصة السوق 2018	عدد الشبابيك الاسلامية
البنك الجزائر الخارجي BEA	بنك عمومي	216	البنوك العمومية تمثل 87 % من حصة السوق المصرفي	/
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	218		اكثر من 30 شباك
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	150		فتح أكثر من 100 شباك قبل نهاية الفصل الأول من نهاية 2021
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	بنك عمومي	327		فتح تسع شبابيك ن ومن المنتظر فتح 58 شباك قبل شهر سبتمبر 2021
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	160		
الصندوق الوطني لتوفير والاحتياطCNEP	بنك عمومي	218		- وكالة خاصة بالصيرفة الاسلامية - فتح 40 شباك في 2021
ترست بنك الجزائر	كويتي جزائري	35	الحصة السوقية للمصارف الخاصة 13 %	فتح شبابيك الصيرفة الاسلامية
بنك الاسكان	اردني جزائري	67		فتح شباك منذ سنة 2015
بنك خليج الجزائري AGB	كويتي جزائري	61		- منتجات إسلامية منذ سنة 2017 - فتح شباك البراق
بنك البركة الجزائري	بحريني جزائري	32	حصة المصار ف الاسلامية تقدر بـ 3 % من السوق المصرفية.	- بنك إسلامي
بنك السلام الجزائر	اماراتي جزائري	18		- بنك إسلامي

المصدر:دحاك ، 2022 ، ص 262.

من خلال الجدول رقم 03 : نلاحظ أن حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية في مقابل سيطرة البنوك التقليدية بحصة قدرها 87 %، وقد فتحت كل البنوك العمومية نوافذ إسلامية باستثناء البنك الخارجي الجزائري، إلى جانب ثلاثة المصارف خاصة من أصل 11 مصرفا كذلك قد فتحت نوافذ إسلامية في بنك ترست الجزائر وبنك الاسكان الجزائر وبنك الخليج الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مصرفين إسلاميين هما مصرف البركة و مصرف السلام.

3.4 التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية ودور البنك المركزي في التغلب عليها

أولا: التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية: يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه عملية تحول المصارف التقليدية في الجزائر فيما يلي:

أ- الإطار القانوني: رغم صدور النصيين التنظيميين 02/18 و02/20 المتعلقان بالصيرفة الإسلامية إلا أنه يبقى غير كاف لتهيئة بيئة قانونية ملائمة لعملية التحول وبات من الضروري تعديل قانون النقد والقرض حيث تختلف طبيعة عمل المؤسسات المالية

الإسلامية عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية، وبات من الضروري معاملة السلطات لهذه المصارف معاملة خاصة تختلف عن تلك المعاملة المتعلقة بالمصارف التقليدية، وهذا فيما يخص علاقة المصرف الإسلامي فيما يتعلق بإعادة الخصم الاحتياطي الإجباري.

ب– قلة الموارد البشرية المؤهلة: تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر نقصا في الإطارات البشرية ذات الكفاءة للعمل في المجال المصرفي الإسلامي، حيث أن أغلبها تم استقدامها من المصارف التقليدية، أين تلقوا تكوينه موفق النظم المالية التقليدية والذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

ت– هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية: إن واقع الساحة المصرفية يتميز بسيطرة المصارف العمومية بنسبة 87% من السوق المصرفية مقابل 13 % للقطاع الخاص، ورغم توجه السلطات العمومية للتشجيع العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنه لم نلمس رغبة في أرض الواقع للتحول الكلي إلى الصيرفة الاسلامية لهاته المصارف العمومية، حيث أن دافعاها تمثل في خوض تجربة الصيرفة الإسلامية هو هدف تجاري بحت، إذن فهيمنة المصارف العمومية أثرت على انتشار المصارف الإسلامية في الجزائر.

ث– عزوف العملاء على الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية: إن أهم هدف للمصارف التقليدية في ممارسة الصيرفة الإسلامية هو جذب الأفراد اللذين يرفضون التعامل بالربا لذلك تلجأ إلى اكتناز أموالها بدل ادخارها في المصارف لكنها فشلت في ذلك الجزائر وهذا راجع لسببين حسب رأي الباحث:

- ارتفاع تكلفة صيغ التحويل الإسلامية المقدمة مما أدى إلى عزوف الأفراد والمؤسسات على الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة عن طريق هذه النوافذ.
- غموض في الحكم الشرعي للمعاملات المصرفية المصنفة على أساس أنها إسلامية حيث يرى الشيخ مُحَمَّد على فركوس أن المصارف الإسلامية الحالية لا تختلف في جوهرها وحقيقتها على المصارف الربوية حيث أنها تتحايل على الشرع ضمن ما يسمى ببيع المرابحة الذي هو في الحقيقة قرض ربوي مقنع بالبيع. إذ يقوم المصرف بشراء السلعة للتاجر التي لا يملكها وليس له حاجة بها وإنما حاجته وقصده هو تحقيق نسبه المرابحة فيقصد مع التاجر بيعا لا حقيقة له في الواقع وإنما هو عقد صوري أخفي فيه القرض الربوي المحرم بنصوص الوعيد وأظهر فيه البيع.

ج– تحديات تتعلق بالنظم والسياسات: تشير الكثير من المصارف التي أقدمت على التحويل الكلي أو الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي لأن تعطي انتباهها الكافي للأمور التالية(مصطفى 2006، ص 28-29):

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي.
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وسياسات وبإجراءات متبعة.
- حدوث اضطراب في انسياب خطوط السلطة والمسؤولية بين الوظائف وذلك نتيجة لظهور أقسام وإدارات جديدة من جهة وتغير المهام الوظيفية من جهة أخرى بالإضافة إلى اختفاء بعض الأقسام والإدارات.

ثانيا: دور المصرف المركزي في الزام النوافذ الاسلامية بتعزيز الحوكمة الشرعية كاليه لجلب اموال السوق الغير الرسمية

مفهوم الحوكمة: ويقصد بالحوكمة الشرعية مجموعة المبادئ والأسس التي تتضمن المصرف الإسلامي أو ذلك القسم من المصرف التقليدي الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إن التزام المصرف التقليدي بأطر ومبادئ الحوكمة الشرعية عند تنفيذ عملية النوافذ الإسلامية كفيل لضمان المصداقية والثقة لصناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر مما يسهم من جذب جزء هام من أموال المواطنين من الدائرة الغير الرسمية إلى المصارف، وتقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر حوالي 40 مليار دولار حسب إحصائيات رسمية وما يفوق 60 مليار دولار حسب مصادر مستقلة، وتشمل مقترحات تعزيز الحوكمة الشرعية ما يلي:

- على المصارف التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية ضرورة الاحتفاظ بسجلات قسم الخدمات المصرفية الإسلامية وحسابات زبائن هذا القسم بصورة مستقلة عن سجلات الخدمات المصرفية التقليدية وكذلك حسابات عملاء هذه الخدمات.
- ضرورة الفصل عند اعداد حسابات الأرباح والخسائر والميزانية العامة للنافذة الإسلامية بشكل منفصل ومستقل عن حسابات الأرباح والخسائر الميزانية العامة للمصرف.
- الزام المصارف التي لديها النوافذ الإسلامية بضمان وجود أنظمة وأدوات رقابية كفيلة بالكشف وكذا ضمان الشفافية والفصل بوضوح بين موجودات ومصادر التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة والموجودات ومصادر التمويل الغير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.
- التحديد بشكل دقيق لدور ومسؤولية مختلف هيئات المصرف والمتمثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية وإدارة الرقابة الداخلية .
- الزام مجالس الإدارة في المصارف التقليدية المقدمة لخدمات مصرفية إسلامية عن طريق النوافذ لتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ذوي كفاءة في المجال الشرعي الاقتصادي ولضمان استقلاليتهم يجب على المصرف المركزي حظر على أعضاء الرقابة الشرعية أن تكون لهم أي صفة تنفيذية في المصرف إلى جانب موافقة المصرف المركزي على أعضاء الهيئة ولا يتم الاستغناء على أي عضو في هذه الأخيرة إلا بموافقة المصرف المركزي على ذلك.

ثالثا: مقترحات لزيادة دور المصرف المركزي الجزائري لتعزيز انتشار الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

- اصدار تشريع قانوني ينظم عمل المصارف الإسلامية مستقل عن قانون النقد والقرض المنظم لعمل المصارف التقليدية.
- تكوين كوادر إدارية مؤهلة من الناحية الشرعية في المصالح المركزية لمراقبة وتصحيح انحرافات المصارف الإسلامية فيما يخص عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها.
- ادراج هيئة رقابة خاصة في المصرف المركزي تتولى مراقبة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي تتعامل بمنتجات الصيرفة الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية.
- سن قوانين تلزم المصارف التي فتحت النوافذ الإسلامية على إعداد جدول زمني للتحول كلية إلى الصيرفة الإسلامية ومنع المصارف الممتنعة عن ذلك لتعزيز انتشار المصارف الإسلامية.
- وضع بدائل وحلول موافقة للشريعة الإسلامية لاقتراض المصارف الإسلامية من المصارف المركزية كان يتم التعامل عن طريق التمويل بالمضاربة ويتم اقتسام الأرباح بينهما أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المطبقة على المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية حيث أن معظم استثمارات المصرف الإسلامي عينية ويحتاج إلى سيولة أكبر من المصرف التقليدي أو تقديم المصرف المركزي للمصرف الإسلامي قروض حسنة.

5.الخاتمـــــــة

إن تحول المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية من أهم التحولات التي شهدها القطاع المصرفي في العقود الأخيرة وهذا نتيجة عدة دوافع منها عقدية، الرغبة في التوبة إلى الله والابتعاد عن الربا، وهدف تجاري الرغبة في الحفاظ على مكناتها في السوق المصرفية وجذب عملاء جدد.

إن عمليات التحول تحتاج لإنجاحها مجموعة من المتطلبات القانونية والإدارية والشرعية، ينبغي على المصارف التقليدية الجزائرية مراعاتها لضمان نجاح هذا التحول، وكما يمكن للمصارف الجزائرية التغلب على التحديات والعقبات التي تواجه عمليات التحول خاصة أن كانت هناك إرادة سياسية ترافق وتسهل تحول المصارف العمومية إلى الصيرفة الإسلامية بصفتها المهيمنة على السوق المصرفية.

أولا: اختبار الفرضيات :انطلاقا مما سبق قمنا باختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** هناك متطلبات قانونية تنظيمية محاسبية و شرعية لنجاح و تطوير عملية التحول من المصارف التقليدية في الجزائر الى العمل المصرفي الإسلامي : خلصت الدراسة لصحة الفرضية أي أنه تتمكن المصارف التقليدية الجزائرية من التحول الى الصيرفة الإسلامية لابد من توفر البيئة التشريعية الملائمة و هو ما لمسناه من خلال إصدار قانونين لضمان العمل المصرفي الإسلامي الى جانب توفر المتطلبات الشرعية من خلال تأسيس الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية التي تتولى السهر على مطابقة عمل المصارف.
- **الفرضية الثانية:** يمكن للمصارف التقليدية على التحديات التي تواجهها في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى صحة الفرضية إذا توافرت الإرادة السياسية لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي والتغلب على التحديات من خلال تعديل قانون النقد والقرض، مما يسمح بمعاملة المصارف الإسلامية معاملة خاصة وإزالة الشبهات حول المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من قبل المصارف التقليدية.

ثانيا: نتائج الدراسة: خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية في الجزائر يشكل أهم تحد للتحول إلى الصيرفة الإسلامية، خاصة أن هذه المصارف ليس لها رغبة في التحول الكلي.
- إن نجاح التحول الى الصيرفة الإسلامية يعتمد توفر متطلبات قانونية و شرعية و إدارية ومحاسبية من جهة و توفر الإرادة السياسية من جهة أخرى في التخلي عن النظام الربوي واستبداله بالنظام المصرفي الإسلامي.
- إن أهم التحديات التي تواجه تحويل البنوك التقليدية الى مصارف إسلامية في الجزائر هي تحديات قانونية وقلة الموارد البشرية المؤهلة، والتحديات تتعلق بالنظم و السياسات الى جانب عزوف العملاء على الإقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية نتيجة غموض موقف الشرع منها.

الاقتراحـــــات

- تعديل قانون النقد والقرض لضمان معاملة خاصة للمصارف الإسلامية.
- فتح نقاش وطني فيما يخص التكييف الفقهي للمعاملات المالية للمصارف الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية لتوضيح الغموض الذي يكتنف هذه المعاملات.
- تشجيع البنوك الإسلامية وكذا نوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية على تخفيض تكاليف المعاملات المالية لتصبح أكثر تنافسية.
- إعداد الكوادر البشرية لتكون على دراية واطلاع على المعاملات المصرفية من الناحية الشرعية.
- تشجيع المصارف الإسلامية الأجنبية على إنشاء فروع في الجزائر لنقل خبرة الدول الرائدة في هذا المجال.

6. قائمة المراجع:

1. مخلوف حسنين مُحَمَّد، معاني كلمات القرآن الكريم تفسير و بيان، دار الكتب العلمية لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
2. مصطفى إبراهيم مُحَمَّد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة و القاهرة مصر، 2006.
3. ربيعة سعود مُحَمَّد، تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، جمعية أحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.
4. السرحي لطفي مُحَمَّد، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، ضوابط تأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف اليمنية الواقع و أفاق المستقبل، الجمهورية اليمنية، 2010.
5. العطيات، يزن خلف والحكيم منير سليمان، أثر التحول إلى المصرفية الاسلامية في تطور آليات وأدوات استقطاب الموارد المالية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الثاني طرابلس ليبيا، 2010.
6. حسان حسين حماد، خطة تحول بنك تقليدي الى بنك إسلامي، تجربة مصرف الشارقة الوطني، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية عن استثمار والتنمية كلية الشريعة، جامعة الشارقة الإمارات العربية، 2002.
7. المرطان سعيد سعد، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
8. عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حميدة قعلول، 2020، الصناعة المالية الإسلامية لدول المغرب العربي الواقع والتحديات الآفاق، صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات.
9. شحاتة حسين، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي الإمارات العربية العدد 240،2001.
10. صندوق النقد العربي، نشرة التمويل الاسلامية للدول العربية، ابو ظبي، الامارات، جويلية 2021.
11. دحاك عبد النور، اشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18 العدد 28، 2022.
12. أسمع سفيان، 2022 التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –أفاق و تحديات أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر رقم 03.

13. بن جعفر عائشة، 2020 الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01.

14. رمضان لعلا، البرود أم الخير، 2017 تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد الإدارة، المجلد 01، العدد 02.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alasrag, Hussein, Global Financial Crisis and Islamic Finance, Arab Republic of Egypt -Ministry of Trade and Industry, Egyp, 2010t.
2. Ashfaq Ahmad & Others, Banking Developments in Pakistan: AJourney from Conventional to Islamic Banking, European Journal of Social Sciences Vol.17, N° 1, 2010.
3. Beng Soon Chong & Ming-Hua Liu, Islamic Banking: Interest Free or Interest-Based?, Pacific-Basin Finance Journal, 2008.
4. Chris De Noose, 2009, Islamic Banking And Finance Insight On Possibilities For Europe, WSBI/ESBG Inc.
5. Duncan McKenzie, 2012, Financial Markets Series Islamic Finance, The City UK, UK.